انهـا تخضـع لمحـدّدات معيّنة في الواقع الفعلي، شأنها في ذلك شأن مختلف الوحدات الفاعلة في العلاقات الدولية المعاصرة.

تطوّر البنية والاهداف

يمكن التعرّف على تطوّر بنية السياسة الخارجية الفلسطينية، وأهدافها، وأدواتها، وآليات عملها، من خلال مصدرين أساسيين، هما الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي لـ م.ت.ف. غير ان المتابعة والقراءة التحليلية لهذه السياسة تبرزان، على نحو واضح، أهمية مصدر ثالث لا غنى عنه، يتمثّل في استقراء التجارب التي خاضتها المنظمة، وما طبعته الممارسة الفعلية من بصمات على مسيرة السياسة الخارجية الفلسطينية. فثمة تعديلات، واضافات، وتفسيرات للمصدرين السابقين، فرضتها المتغـيرات التي أحـاطت بالممارسة، فضلاً عن ان المنظمة اعتمدت، بمرور الوقت، مواثيق شديدة الاهميـة، كان لهـا أثر عميق في تطور سياستها الخارجية. وقد شمل هذا التطور كلاً من أهداف الاستراتيجية الفلسطينية وأدواتها. وفي حقيقة الأمر، فان فهم مسار السياسة الفلسطينية يحتاج الى ما هو اكثر من قراءة الوثائق الأساسية بنظرة جامدة. فبعض نقاط التحوّل الاكثر أهمية في تحديد الأهداف الاستراتيجية (النهائية) والتكتيكية (المرحلية) للسياسة الفلسطينية لا يمكن تفهّمها من خارج السيـاق التـاريخي والسيـاسي الذي مرّت به قضية فلسطين، بخاصة، والصراع العربي ـ الصهيوني، بعامة.

تتضح أهمية الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الاساسي للمنظمة من ان تغيير، أو تعديل، أو الغـاء، أي منهمـا يحتاج الى موافقة أغلبية أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وهو أعلى سلطة فلسطينية على الاطلاق[٥]. أمّا أهمية المصدر الآخر، المتعلّق بتتبّع تجارب المنظمة وممارساتها، وما نجم عن ذلك من حقائق سياسية، كاعلان الدولة الفلسطينية ذاته في العام ١٩٨٨، فذلك لأنه يسمح بالاقتراب من عملية صنع القرار في المنظمة، ومحددات هذه العملية، والوقوف، أولاً بأول، على أهداف السياسة الفلسطينية، وبخاصة الهدف التكتيكي منها[٦]؛ كما تمكّننا هذه المتابعة من التعرّف على الكيفيّة التي تدار بها السياسة الخارجية الفلسطينية، من الناحيتين، الاجرائية والتنفيذية.

ان الميثاق الوطني الفلسطيني هو أهم وثيقة تستهدي بها، وبمبادئها، السياسة الفلسطينية في كل تحـركاتها. وهو، بذلك، بمثابة الدستور الفلسطيني. أمّا النظام الاساسي، فيضم مجموعة من القواعد التي تعنى بشؤون التنظيم الداخلي للمنظمة، من حيث دوائرها ومؤسساتها، واختصاصات هذه الدوائر التي تعدّ بمثابة الوزارات الفلسطينية.

ومن الناحية المؤسساتية، فان المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. هما الجهتان المعنيّتان بصوغ برامج السياسة الخارجية، وتحديد أهدافها، وأولويات حركتها، ووسائل وآليـات تحقيق الاهداف. وتشرف اللجنة التنفيذية على عمل الدائرة السياسية التي يرأسها احد اعضاء اللجنة. والى جانب هذه المؤسسات، يمارس المجلس المركزي للمنظمة دوراً هاماً، في ما يتعلق بادارة السياسة الخارجية، وتوجّهاتها.

هذه هي الجهـات الاربـع المختصـة بالشـؤون الخارجية الفلسطينية من الناحية الوثائقية (الدستورية ان صحّ التعبير). لكن الواقع الفعلي والممارسة الخاصة بعملية صنع السياسة واتخاذ القرار، هما مسألتان تنطويان على ما هو أكثر تعقّداً.